



خبر للنشر

هيئة تنظيم الاتصالات تعقد الاجتماع السنوي لقطاع الاتصالات

ضاحية السيف، مملكة البحرين – الاحد، 29 يناير 2012

عقدت هيئة تنظيم الاتصالات الاجتماع السنوي لقطاع الاتصالات في مملكة البحرين بحضور ممثلي شركات الاتصالات، وذلك في يوم الخميس التاسع عشر من يناير 2012. وقد تم خلال هذا الاجتماع مناقشة أهم إنجازات القطاع في عام 2011، كما تم تسليط الضوء على أهداف الهيئة الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز المنافسة وحماية مصالح المستهلك وكذلك مواجهة المستجدات التقنية.

وقد أشار الدكتور محمد أحمد العامر رئيس مجلس إدارة الهيئة، إلى أن قطاع الاتصالات والمعلومات يشهد تحولات جادة ومتسارعة على الصعيد العالمي، مؤكداً على أهمية العمل بهذا الإطار في المملكة، و معرباً عن افتخاره واعتزازه بما حققه القطاع منذ عام 2002، حين صدر قانون الاتصالات الذي عمل على توفير البنية التحتية المتطورة والإطار التنظيمي المتوازن لقطاع الاتصالات في مملكة البحرين.

وقال العامر: إنه يتوجب على الهيئة العمل بشكل جاد ووثيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة لضمان استدامة النمو والازدهار، منوهاً بالإنجازات المميزة التي حققتها قطاع الاتصالات في العام الماضي، ومنها تعزيز وتشجيع التطوير في الخدمات المقدمة للمستهلكين الأفراد والقطاع التجاري الذي من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المملكة، وبين أن الهيئة نالت تقديراً دولياً كجهة تنظيمية رائدة في المنطقة لعدة مرات.

ومن جانبه قال المدير العام للهيئة، السيد محمد حمد بوبشيت معلقاً على هذا الاجتماع: إن تنظيم عقد هذا اللقاء السنوي يعد فرصة لتبادل المعلومات والتحاور حول أهم التطورات الحاصلة في قطاع الاتصالات. مبيئاً التغيير الجذري الذي حصل في هذا القطاع منذ تحرير السوق، بحيث تعددت الخيارات أمام المستهلك وأصبحت الاتصالات أكثر تطوراً وأسعار تنافسية جداً. موضحاً من جانبه بأن قطاع الاتصالات أصبح يساهم بأكثر من 4% من الناتج المحلي، كما وخلق أكثر من 2600 فرصة عمل. مما يؤكد على أن مملكة البحرين قد أثبتت قدرتها على ترجمة رؤية القيادة في فتح سوق الاتصالات إلى واقع ملموس.

وأشار السيد بوبشيت إلى أن الهيئة قد نفذت منذ إنشائها أغلب متطلبات قانون الاتصالات من مشاريع لتنمية بيئة تنافسية للاتصالات، وأشرفت على وضع المعايير التنافسية للسوق ضمن إطار عادل، وعملت على إيجاد فرص أكثر ربحية للمشغلين الحاليين، و أتاحت فرصاً لدخول مستثمرين جدد لممارسه العمل التجاري في سوق الاتصالات.

وأضاف بوبشيت قائلاً: إن الهيئة تسعى حالياً لتهيئة الإطار التنظيمي بحيث يصبح أكثر مرونة من أجل مواجهة التحديات التكنولوجية الجديدة وإيجاد خدمات النطاق العريض الفائقة السرعة في سوق المملكة. مشيراً إلى أن قطاع الاتصالات سيواصل تحقيق نموه كقطاع بحد ذاته و ودعمه لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى في مملكة البحرين، وتأتي برامج وسياسات الهيئة إدراكاً من قبلها من أن النجاح يأتي عند تكاتف جهود الجميع و تكاملها فيما بينها.

هذا، وقد صاحب الاجتماع عرضاً للفريق الإداري بالهيئة بين أبرز المشاريع والأولويات في العمل لدعم المزيد من المنافسة وتعزيز مصالح المستهلك.
كما يمكن الاطلاع على العرض الذي قدمته الهيئة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.tra.bh.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة تنظيم الاتصالات حصلت على التقدير الدولي كأفضل جهة تنظيمية للعام 2011 في شهر ديسمبر الماضي من قبل مجلس جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاتصالات.





معلومات عن هيئة تنظيم الاتصالات

تعمل هيئة تنظيم الاتصالات بمملكة البحرين منذ إنشائها في عام 2002 مع الأجهزة الحكومية والمستهلكين والمشغلين والمستثمرين لجعل مملكة البحرين مركزاً للاتصالات الأكثر تقدماً في المنطقة ودعم تطوير السوق. وكنموذج يحتذى به في المنطقة، وتقوم الهيئة بمهامها بشكل مستقل وبأسلوب قائم على الشفافية ودون تمييز. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بخصوص هيئة تنظيم الاتصالات عبر الموقع الإلكتروني للهيئة

www.tra.org.bh